

بنك التنمية الإفريقي يوافق على تسوية متأخرات السودان



الخرطوم: «الخليج»، وكالات

وافق مجلس إدارة مجموعة بنك التنمية الإفريقي على اقتراح تسوية 413 مليون دولار من المتأخرات على القروض المستحقة على السودان، فيما دعا رئيس الوزراء عبدالله حمدوك قوى الثورة إلى السعي لفتح حوار شامل بينها، للاتفاق على مسار يحقق مطالب الشعب.

وأكملت مجموعة البنك، أمس الجمعة، عملية تصفية المتأخرات، مما يهيئ البلاد للوصول الفوري إلى تمويل جديد، كما تمت تسوية المتأخرات المستحقة لمجموعة بنك التنمية الإفريقي من قبل حكومة السودان، وذلك بدعم من حكومة المملكة المتحدة من خلال تمويل تجسيري قدره 148 مليون جنيه إسترليني لسداد متأخرات السودان المستحقة لصندوق التنمية الإفريقي، في حين قدمت السويد منحة تمويل حوالي 4.2 مليون دولار لتغطية حصة السودان من أعباء العملية.

كما التزمت إيرلندا بتقديم 150 ألف يورو لخدمة الديون المستقبلية للسودان

من جهة أخرى، دعا رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، قوى الثورة إلى السعي لفتح حوار شامل بينها، للاتفاق على مسار يحقق مطالب الشعب

وحدث حمدوك خلال خطاب للسودانيين بمناسبة عيد الفطر المبارك، أمس الأول الخميس، هذه القوى على إغلاق الباب أمام محاولات تأجيج الخلاف والنزاع بين بعضها بعضاً

واعتبر أن ذلك «لن يكون إلا بالتقارب والتواصل المستمر، والبحث عن المشتركات التي تُعينهم على تحقيق ما وعدوا «به الشعب السوداني، بروح المسؤولية وبمبدأ الحفاظ على الوطن

وقال إن وحدة وتماسك قوى الثورة كافة شرط مهم لاستكمال مهامها، ومنع أعداء الثورة من بلوغ غاياتهم في زعزعة الثقة بين مكوناتها

وتعهد حمدوك بمواصلة السعي لبلوغ الغايات المنشودة التي ينتظرها الشعب، من حرية كاملة وسلام شامل وعدالة شاملة. وأشار إلى أنه «كان الرجاء أن يأتي هذا العيد والنهضة الشاملة في طور التحقق، والاستقرار قد اكتملت ملامحه «أو كادت، ولكن تجدد حزننا بحادث 29 رمضان المؤسف

«وأردف: «كما ذكرنا في بيان سابق، لن يهدأ لنا بال حتى نتوصل إلى الحقيقة، وحتى يتحقق العدل

إصلاح المؤسسات الأمنية

وزاد: «بذات القدر يجب أن نعمل على إصلاح المؤسسات الأمنية، لتؤدي دورها في حماية الوطن والدستور «والديمقراطية

وحيا حمدوك القوات النظامية وهي تؤدي دورها في حماية الوطن. وفي السياق نفسه، قال حمدوك: «نعلم صعوبة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي بذلت الحكومة جهداً كبيراً لتخفيف وطأتها عبر مشروع إصلاح اقتصادي شامل، كانت أهم نتائجه عودة السودان إلى محيطه الدولي، وبداية انعاقه من قيد الديون الثقيلة، وإعادة إحياء قطاعاته «الإنتاجية والاهتمام بالإنتاج